العمالة الاجنبية واثرها على ازمة البطالة في العراق (دراسة إحصائية)

Foreign labor and its impact on the unemployment crisis in Iraq (a statistical study)

م.د شهد علي جعفر

Dr. Shahad Ali Jafar

قسم الجغرافية / كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية

Department of Geography / College of Basic Education / Al-Mustansiriyah University

shahadali@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

إن انتشار البطالة في العراق وعلى مدى العقد الماضي، اذ شهدت معدلات البطالة الرسمية ارتفاعًا مستمرًا، حيث وصلت إلى ١٤.٢ بالمئة في عام ٢٠٢١. وادى نقص الوظائف احتجاجات شعبية ، بما في ذلك المظاهرات الجماهيرية المناهضة للدولة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، ولا يزال هذا الأمر يسبب اضطرابات اجتماعية في البلاد. اذ تؤدي الضغوط الديموغرافية إلى تفاقم التحديات التي تواجهها السلطات ، وبالتالي فأن ارتفاع عدد سكان العراق من ٤١.١ مليون نسمة حاليًا إلى ٥١.٢ مليونًا في عام ٢٠٣٠ حسب توقعات وزارة التخطيط في العراق ، مما يخلق شحًا إضافيًا في الوظائف من ناحية أخرى، يزداد التنافس على التوظيف بسبب وجود العمالة الأجنبية، لاسيما بعد التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في البلد والذي شهد تغير نظام الحكم وتحول اقتصاده ذا التخطيط المركزي (الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر) الذي سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجه انفتاحه على العالم الخارجي وبالتالي انعكاسها على الجوانب الامنية والاقتصادية والاجتماعية فالعدد الحقيقي للعمال الأجانب في العراق غير واضح ومع ذلك، أظهرت أحدث إحصاءات قدمتها لجنة العمل والشؤون الاجتماعية البرلمانية في مارس/آذار أن هناك ١.٥

مليون عامل أجنبي في البلاد، بما في ذلك العمال غير الشرعيين، لذلك لابد من الاتجاه الى اتباع خطط وسياسات لتنظيم هذه الظاهرة والحد من مخاطرها.

الكلمات المفتاحية : العمالة الاجنبية ، البطالة ، دراسة إحصائية.

Abstract:

The spread of unemployment in Iraq over the past decade, as official unemployment rates have witnessed a continuous rise, reaching 14.2 percent in 2021. The lack of jobs led to popular protests, including mass anti-state demonstrations in October 2019, and this continues to cause social unrest in the country. Demographic pressures exacerbate the challenges facing the authorities, and thus the increase in the population of Iraq from 41.1 million currently to 51.2 million in 2030 according to the expectations of the Ministry of Planning in Iraq, which creates an additional scarcity of jobs. On the other hand, competition for employment increases due to the presence of foreign labor, especially after the radical transformations that occurred as a result of the change in the political system after 2003 in the country, which witnessed a change in the ruling system and the transformation of its centrally planned (totalitarian) economy into a market (free) economy that facilitated the process of recruiting foreign labor as a result of its openness to the outside world and thus its reflection on the security, economic and social aspects. The real number of foreign workers in Iraq is unclear. However, the latest statistics provided by the Parliamentary Labor and Social Affairs Committee in March showed that there are 1.5 million foreign workers in the country, including illegal workers, so it is necessary to move towards following plans and policies to regulate this phenomenon and reduce its risks.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العدد ٨

Keywords: Foreign labor, unemployment, statistical study.

المقدمة :

ان ظاهرة العمالة اصبحت حالة مصاحبة للتطور المجتمع وظهورالفوارق المعيشية في الطبقات الاجتماعية للمجتمع العراقي ، وهذه الحالة اثرت بشكل كبير على المواطن (العامل العراقي) على وجه التحديد بسبب اعداد العاملين الاجانب الوافدين الى العراق وسيطرتهم على بعض فرص العمل المتوفرة لاسيما بعد التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في البلد والذي شهد تغير نظام الحكم وتحول اقتصاده ذا التخطيط المركزي (الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر) الذي سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجه انفتاحه على العالم الخارجي وبالتالي انعكاسها على الجوانب الامنية والاقتصادية والاجتماعية .

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على:

١- الظواهر التي ظهرت وازدادت في المجتمع العراقي خاصة في سوق العمل العراقي وهي ظاهرة تزايد العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق .
٢- هذه الظاهرة نتج عنها اثار مختلفة منها تزايد معدلات البطالة بين الشباب والعمالة الوطنية .
٣- تسليط الضوء على التداعيات الامنية والاجتماعية وتأثيراتها على العمالة الوطنية ومعدلات البطالة.

مشكلة البحث:

ان تزايد معدلات البطالة في العراق تاتي من عدة اسباب منها زيادة حجم العمالة الاجنبية الوافدة الى المجتمع العراقي (اناثاً- ذكوراً) للعمل في العراق ما يؤثر على قلة الفرص التي يمكن ان يحصل عليها العمال العراقيون نتيجة للظروف التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ودخول العراق في دوامة العنف والتهجير القسري فضلا عن قلة فرص العمل التي يمكن ان يحصل عليها خريجوا الجامعات العراقية والباحثين عن عمل والعاطلين مما سبب الى

زيادة مشكلة البطالة والتي انعكست اثارها على مختلف جوانب الحياة اجتماعية واقتصادية وامنية وانعكاسها على المجتمع العراقي ، وتتمثل مشكلت البحث بالاتي:

- ماهي الاسباب التي ادت الى انتشار الظاهرة استقدام العمالة الاجنبية في العراق.
- ماهي الاثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها ظاهرة استقدام العمالة الاجنبية الى العراق .
- ماهي المعالجات التي من شأنها ان تقضي على الاسباب وتعالج الاثار.

فرضية البحث:

ان العراق يمتلك مجموعة عوامل اقتصادية جاذبة للعمالة الوافدة على الرغم من كل الظروف الغير الطبيعية التي يمر بها سواء الوضع الامني او السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي، كما إن عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ فرضت الاستعانة بالعمالة الاجنبية لاغراض إضافيا من تحديات سياسات التشغيل والاستخدام للقوى متعددة مما تشكل تحديا العاملة الوطنية في ظل ضبابية هذه الظاهرة وعدم وضوحها.

اهداف البحث:

ان دراسة الاسباب التي دفعت العراق الى الاستعانة بالعمالة الاجنبية في مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لتحل محل العمالة العراقية اضافة الى التعرف على اهم الاثار السلبية والايجابية التي قد تتركها على الفرد والاسرة والمجتمع في العراق وتأثيرها على الاهداف التنموية الوطنية.

المبحث الاول : مفهوم وانواع العمالة الوافدة في العراق:

يُقصد بالعمالة الوافدة: كل فرد ليس عراقي الجنسية سواء كان يعمل لحسابه الخاص أو لدى مؤسسات حكومية أو أهلية أو كان تابعاً للعامل بغض النظر عن العمل، كالأولاد مثلاً وبغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو ديانته [١].

يتضح من التعريف أعلاه إن العمالة الوافدة لا تقتصر على العامل القادم لممارسة العمل في العراق وإنما تشمل من يتبع العامل سواء كان أولاده أو زوجته أو غيرهما كما إن

[١]- د. إبراهيم بن عبد الكريم بن عيان، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها، دراسات نفسيه وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد ٦، جامعة الشقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص٤.

مفهوم العامل الوافد يتفق تماماً مع مفهوم العامل الأجنبي، فالأجنبي هو من لا يتمتع بجنسية الدولة وبناء على ذلك فإن جميع العرب والأفارقة يعتبرون أجانب[١].

وقد عُرفت العمالة الوافدة على أنها: الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية أو غير نظامية لغرض العمل وذلك عبر منافذ البلد الجوية والبرية والبحرية[٢].

وبالتالي فالعمالة تشمل الافراد الذين يدخلون العراق ذكورا كانوا أو إناثا بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعا أو غير مشروع وفقا لقانون الاقامة او هم الاشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت ادارته وإشرافه وان كانوا بعيدين عن نظرة مقابل اجر.

و يتضح مما تقدم أن العمالة الوافدة: تشمل الأفراد الذين يدخلون العراق ذكوراً كانوا أو إناثاً بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعاً أو غير مشروع وفقاً لقانون الإقامة في العراق.

اما انواع العمالة في العراق: ان تحليل عوامل الجذب والدفع الاقتصادية المتوفرة في البيئة الاقتصادية للعراق بالنسبة للعمالة الوافدة الى العراق والتي عن طريقها يمكن تحليل واقع هذه العمالة وما يترتب على تواجدها في سوق العمل العراقي من منافع وكلف، مما ينبغي توافر جملة من البيانات التي تخص اعدادهم والتركيب النوعي من حيث الجنس والتصنيف النوعي والتي تتمثل بـ:-

١- العمالة الماهرة: وهي العمالة ذات التخصصات التي تفيد عدد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصحة والبناء والتشييد ...الخ

٢- العمالة غير الماهرة : مثل عمال الخدمات الذين ينتشرون في المطاعم والفنادق والمحال والبيوت وغيرها.

في الواقع نلاحظ إن **العمالة الوافدة تنقسم إلى قسمين رئيسيين وهما:** العمالة العربية والعمالة الأجنبية، وتتألف العمالة العربية من معظم الدول العربية كمصر والسودان ولبنان وبلاد

[١] - علي عوض حسن، مختصر الوجيز في شرح قانون العمل، بلا ط، ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٩٨.

[٢] - د. بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة أوروك، المجلد الثامن، العدد الثالث، كلية الآداب، جامعة القادسية، بلا سنة، ص ٦٣١. وينظر: عصام نعمة إسماعيل، ترحيل الأجانب دراسة تحليلية في ضوء القانون والاجتهاد اللبناني والدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس،٢٠٠٣ ، ص ٢٣.

الشام والمغرب العربي، في حين تتألف العمالة الأجنبية من خليط هائل من الآسيويين والافريقين والأوربيين والأمريكيين، وتشكل العمالة الأسيوية تكتلات بشرية كبيرة، لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وأمنية محسوبة على المجتمع العراقي[١] .

مما تقدم نلاحظ بأن العمالة الوافدة تأتي من مختلف البلدان ومعظمهم من شبه القارة الهندية كالهند وباكستان وبنغلادش، فضلاً عن مختلف البلدان العربية وبلاد العالم الأخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا وغيرها من دول العالم.

غالباً ما نلاحظ بأن اغلب العمالة الوافدة تكون من جنس الذكور إضافة إلى توافد إعداد من الإناث للعمل خاصة في المجال الصحي، وبعض المجالات التي تتلائم أكثر مع الطابع النسوي[٢]، وتختلف كل مجموعة من العمالة الوافدة سواء كانت عربية أم أجنبية عن غيرها من مجموعات العمالة الوافدة الأخرى ثقافياً واجتماعياً ولغة ودينا.

يتضح مما تقدم أن العمالة الوافدة: تشمل الأفراد الذين يدخلون العراق ذكوراً كانوا أو إناثاً بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعاً أو غير مشروع وفقاً لقانون الإقامة.

وان عدم وجود بيانات تفصيلية لهذه الشريحة من القوى العاملة في الوقت التي تسعى السياسة الاقتصادية في العراق ومن خلال خطط التنمية الاقتصادية الى الاستعانة بالشركات الاجنبية سواء كان في القطاع العام او القطاع الخاص لدفع عملية التنمية الاقتصادية في مشاريع البنية التحتية او المشاريع الانتاجية يعد من الامور ذات الانعكاسات السلبية على القوى العاملة الوطنية.

المبحث الثاني : مخاطر وعوامل العمالة الوافدة في العراق:

ان على الرغم من الآثار الايجابية لاستقدام العمالة الوافدة إلى العراق، لما يمكن أن تمثله فضلاً عن ايجابياتها الأخرى من قوة شرائية كبيرة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العقارات والاستثمار الأمر الذي يساهم في إنعاش الإنتاج الوطني والتجارة الداخلية والخارجية،

[١] - باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد ٣، ، ٢٠١٣، ص ٨.
[٢] - د. لبنى عبد الله القاضي، اثر العمالة الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، ١٩٩٠، ص ٣٨.

لما لها من آثر واضح في توسيع الإنتاج وخفض تكاليفه، فضلاً عن معالجة القصور في قوى العمل الوطنية للعمل في الوظائف التي يعزف عنها المواطنون، ولا يقتصر دور العمالة الوافدة على ذلك وإنما نلاحظ أنها ساهمت على تحقيق معدلات ربح مرتفعة للقطاع الخاص نظراً لانخفاض أجورها مقارنة بالعمالة الوطنية، فضلاً عن أن استخدام العمالة الوافدة المؤهلة يوفر تكلفة التدريب والتأهيل.[١]

ولا شك أن تزايد إعداد العمالة الوافدة وتدفقها إلى العراق فضلاً عن الاعتماد عليها بشكل أساس يخلف مخاطر جمة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولأثر هذه المخاطر على الاقتصاد والأمن الوطني العراقي، فان خطورة هذه الحالة تكمن في ان ضخ مزيد من العاملين الاجانب في السوق العراقية في ظل وجود اعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل يمكن ان يزيد من معدلات البطالة ويدفع الشباب الى الهجرة او الانحراف والجنوح لممارسة الجريمة ، خاصة وان جرائم الخطف والمساومة وتعاطي المخدرات اصبحت منتشرة بشكل واسع في السنوات الاخيرة ، وان ما يحدث من استمرار تدفق العمالة لاسيما من البنغاليين الى السوق العراقية وهم غالبا ما يعملون في مجالات يأنف منها الكثير من العراقيين او لم يعتادوا على ممارستها ويتقاضون اجورا لا يقبل بها العمال المحليون، لكن كثيرا من اصحاب العمل يضطرون الى الاستعانة بالعمال الاجانب للميزات التي يتمتعون بها ومنها الالتزام وعدم التمرد على قوانين العمل او المطالبة بأجور مرتفعة .ومن هنا تبرز ظاهرة العمالة الوافدة في العراق جملة من المشاكل ، اذ ان خطورة هذه الظاهرة في دخول العمال الاجانب من شأنه ان يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية على المدى البعيد، وهنا سنوضح المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والامنية كالاتي:

أ- المخاطر الاجتماعية و الاقتصادية :

ان العديد من المشاكل الاجتماعية الكثيرة والمتنوعة ترافق العمالة الوافدة وتؤثر على المجتمع العراقي وتماسكه ، إذ نلاحظ أن الكثير منها تختلف وتتمايز بعاداتها وتقاليدها ودياناتها وثقافتها ، الامر الذي يؤدي إلى تفاقم معدلات الجريمة ، ونشر الفساد والتحلل الاخلاقي وما تقوم به عصابات من العمال بارتكاب جرائم كالسرقة والتزوير وترويج المخدرات والمسكرات

[١] - رمضان الشراح، نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول الخليج: حالة الكويت، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٧.

والتسول وعصابات تهريب البشر، فضال عن أن هناك جرائم على درجة كبيرة من الخطورة كجرائم تمرير المكالمات الدولية وجريمة التجسس فضلا على انها تنتج عن تزايد أعداد العمالة الوافدة والتي تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في السوق، مخاطر اقتصادية كبيرة مما تؤدي إلى التأثير على أمن واقتصاد المجتمع العراقي ومن أهم هذه المخاطر:-

١- تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة في سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الوظيفي وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة[١]، وكما هو معروف أن البطالة تشكل مشكلة من أهم المشاكل التي تسعى الدول رغبة في حلها وأزالتها إذ تعمل تلك الدول على إتباع مختلف الوسائل للقضاء عليها أو الحدّ منها، لما لها من آثار خطيرة على الأمن الوطني الاقتصادي تبدأ بالفقر وتنتهي بالانحراف والجريمة، فضلاً عن آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويمكننا القول بأن التدفق المتزايد للعمالة الوافدة إلى العراق والاعتماد عليها يعدّ منافساً كبيراً للعمالة الوطنية العراقية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات البطالة، إذ يعدّ الأمن الاقتصادي من أهم مؤشرات الأمن البشري، فالأمن الاقتصادي هو حجر الزاوية الأساس في استقرار المجتمع والحماية من الفقر والتهديدات الخطيرة المفاجئة [٢]

٢- زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى بلدانها، إذ تشكل هذه التحويلات استنزافاً لموارد العراق وتسرب مخزوناً كبيراً من العملات الأجنبية الصعبة إلى خارج البلاد [٣]، ويتضح من خلال حجم التحويلات النقدية بأنها تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وهذه التحويلات الكبيرة ذات آثار اقتصادية مدمرة بصورة مباشرة للاقتصاد العراقي، لما تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات دول أخرى، وتعمل في نفس

[١] - ان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٤، ٢٠١٣، ص ٢.

[٢] - د. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها_ سبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم ٤، العدد ٨، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص ٩١ .
ينظر ايضا : أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، مملكة البحرين، ٢٠١٤، ص ٩٣.

[٣] - عبد القادر أسحق إسماعيل، التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافد لمثيلاتها الخليجية، الأكاديمية العربية بالدنيمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص١١و١٣وصالح أحمد سالم هويمل العامري، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية)، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، عمان، ٢٠٠٨، ص ٤٥.

الوقت على دعم الاقتصاد في دول العمالة الوافدة [١]، فضلاً عن تعزيز ميزان العملات الصعبة فأنها توفر مورد اقتصادي مهم يساعد على تعزيز الدخل القومي في دولها، إذ أن العائد من عمل تلك العمالة يتم تحويله إلى الخارج للبلدان التي قدمت منها خاصة إذا ما لاحظنا أن غالبية تلك العمالة تميل إلى الادخار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التحويلات النقدية مما يؤدي إلى نقص الاحتياطي الأجنبي . [٢]

٣- أعاقة برامج التنمية البشرية وذلك بسبب تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق أسواق العراق من هذه العمالة بأجور منخفضة ، [٣] ونلاحظ أن هذا الأمر يعيق تشغيل المواطنين العراقيين وتأهيلهم لسد احتياجات العراق من العمالة لوجود عمالة وافدة مدربة وجاهزة وبأجور منخفضة في نفس الوقت، وبالتالي حرمانهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم.

٤- إن من أهم المخاطر التي ترافق تزايد إعداد العمالة الوافدة هو خطرها على الأمن الجنائي، إذ نلاحظ أن هناك العديد من المشاكل الاجتماعية الكثيرة والمتنوعة ترافق العمالة الوافدة وتؤثر على المجتمع العراقي وتماسكه، إذ نلاحظ أن الكثير منها تختلف وتتمايز بعاداتها وتقاليدها ودياناتها وثقافتها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم معدلات الجريمة ، [٤]ونشر الفساد والتحلل الأخلاقي وما تقم به عصابات من العمالة من ارتكاب جرائم كالسرقة والتزوير وترويج المخدرات والمسكرات والصور والأفلام غير اللائقة والتسول وعصابات تهريب البشر، فضلاً عن أن هناك جرائم على درجة كبيرة من الخطورة كجرائم تمرير المكالمات الدولية وجريمة التجسس، ويمكننا القول بأن هناك نوع من العمالة قد يكون مدفوعاً من جهة خارجية لتحقيق أغراض معينة من تجسس أو نشر أفكار منحرفة أو

[١] - صالح أحمد سالم هويمل العامري، مرجع سابق، ص ٤٠
ينظر : د. غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، العدد العاشر، جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بلا سنة، المملكة العربية السعودية، ص ١٣٢
ينظر ايضا: مظفر جابر الراوي، أثر التشريعات في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من البطالة، (دراسة في ضوء التشريعين الأردني والجزائري)، جامعة عمان الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١١، ص ١٥.
[٢] - أحمد محمد أحمد مقبل ومحمد عبد الله باناجه، العمالة اليمنية خصائص واتجاهات سوق العمالة اليمنية في اليمن، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٠١٠، ص ١٤٧ .
ينظر ايضا: عبد القادر أسحق إسماعيل، مرجع سابق، ص٩.
[٣] - د.إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، مرجع سابق، ص ١٧.
[٤] - بان علي حسين المشهداني، مرجع سابق، ص ٣.

للتعرف على طبيعة البلد وحال أهلها ونقاط القوة والضعف فيهم فضلاً عن مواطن التأثير عليهم.

٥- أن تزايد تدفق العمالة الوافدة يؤدي إلى انتشار عمالة سائبة تبحث عن فرص عمل، ويتحول وجودها الجماعي إلى بؤرة للجريمة في بعض المدن الرئيسية، حيث تتركز الكثافة السكانية وتوجد الأحياء العشوائية، وتتوافر فرص الإيواء لهم للهرب من كفلائهم أو من متابعة الجهات الأمنية لهم لتطبيق الأنظمة المتعلقة بالإقامة والعمل.

٦- زيادة الضغط على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة النفقات، إذ نلاحظ أن العمالة الوافدة تحصل على خدمات التعليم والصحة فضلاً عن استخدام المرافق العامة والحصول عليها كما يحصل عليها المواطن دون مقابل أو بمقابل رمزي مما يساهم في رفع معدلات الأنفاق الحكومي العام لدعم تلك الخدمات والسلع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة . [١]

٧- فضلاً عمّا تقدم أن العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة تؤدي إلى زيادة عدم التوزيع العادل للثروة والدخل الوطني نتيجة تخفيض الأجور، إذ نلاحظ بأن تدفق العمالة الوافدة يؤدي إلى تأثير سلبي على مستوى الأجور[٢]، إذ تؤدي العمالة الوافدة إلى تخفيض أجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم التوزيع العادل للدخل الوطني، كما أن للعمالة الوافدة تأثير سلبي على أجور العمالة الوطنية غير الماهرة.

٨- أن عمل العمالة الوافدة ولفترات طويلة في مهن معينة قد يؤدي بالمواطن العراقي إلى ازدراء واحتقار بعض المهن والأعمال التي تمارسها تلك العمالة والتي ارتبطت بشكل أو بأخر بها. [٣]

٩- زيادة الضغط على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة النفقات، اذ نلاحظ ان العمالة الوافدة تحصل على خدمات التعليم والصحة فضل عن استخدام المرافق العامة والحصول عليها كما يحصل عليها المواطن دون مقابل او مقابل رمزي مما يسهم في رفع معدلات

[١] - د.إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، مرجع سابق، ص ١٧.
ينظر ايضا: بان علي حسين المشهداني، مرجع سابق، ص ٣.
[٢] - صالح أحمد سالم هويمل العامري، مرجع سابق، ص ٤٧.
[٣] - د. إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، مرجع سابق، ص ١٨.

الانفاق الحكومي لدعم تلك الخدمات والسلع وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة.

ب-المخاطر الاجتماعية والامنية :

فضلاً عن المخاطر الاقتصادية والتي أشرنا إليها فيما تقدم، هناك مخاطر أخرى للعمالة الوافدة لا تقل أهمية عن المخاطر الاقتصادية، وهذه المخاطر تتمثل بتأثيرها على الجانب الأمني والسياسي والاجتماعي للعراق.

يعتبر الجانب الأمني والسياسي من أكثر الأمور خطورة، وذلك لارتباطه بكيان الدولة واستقرارها الأمني الاجتماعي والاقتصادي، فمن الناحية الأمنية نلاحظ إن تزايد أعداد العمالة الوافدة يشكل خطراً وتهديداً لأمن الدولة الاستراتيجي ويظهر ذلك واضحاً في أوقات الأزمات والحروب التي يرافقها رحيل جماعي للعمالة الوافدة، مما يؤثر بشكل سلبي على عملية الإنتاج خاصة في القطاعات المعتمدة عليها بشكل أساسي[١]

فمن المعروف بأن الفرد وبلا شك مهما أبتعد عن بلاده لأي سبب من الأسباب يبقى متمسكاً بعاداته وتقاليده بل ويحاول تطبيقها ونشرها في البلد المستقبل له لولائه وحبه لبلده، وبعض العمالة الوافدة لها عادات وتقاليد تمثل خطراً كبيراً على أمن البلد المستقبل لذلك العامل بل وأن أكثر تلك العادات والتقاليد تشكل خطراً كبيراً على أمن المجتمع وسلامته التي تسعى جميع البلدان قاطبة إلى حمايته، فغالباً ما تنتشر جرائم الانحرافات الأخلاقية وجرائم السرقة والرشوة والتزوير والتسول والقتل والدعارة وترويج المخدرات والمسكرات فضلاً عن جرائم التجسس والتي أشرنا إليها فيما تقدم على أيدي بعض العمالة الوافدة[٢]، وهذا يساهم في زرع بذوراً خطيرة للجريمة في المجتمع العراقي، خاصة وأن من أهم المشاكل الرئيسية التي يواجهها أصحاب العمل أو الشركات هروب العمالة فنلاحظ أن الشركة أو المؤسسة وبعد تكفلها بتكاليف استقدام العامل وسكنه ومواصلاته، فضلاً عن تدريبه وتأهيله لمدة قد تطول أحياناً وبعد تحسن عمله وإنتاجه قد

[١] - محمد بن عبد الله الهران، نحو إيجاد نموذج مقترح لتوطين الوظائف في القطاع الخاص السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٩٦.

[٢] - نعيم بن جزاء الطويرشي، العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، قسم علم الأجتماع، تخصص علم الجريمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ٢٦و٢٧
يتظر ايضا: د. إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، مرجع سابق، ص ١٨.

يهرب إلى شركة أخرى أو إلى السوق الحر، وبالتالي فأن إدارة العمل قد تُحمل تلك الشركات أو أصحاب العمل مسؤولية هروب العامل وتفرض عليها عقوبات عند القبض على ذلك العامل[١]، ونعتقد انه لابدّ من عدم تحميل مسؤولية هروب العمالة أو التخفيف من تلك المسؤولية خاصة وأنه قد ينتج عن ذلك الهروب خطر يهدد أمن وسلامة الدولة في حالة تبليغ الجهات المختصة حال هروبهم.

فضلاً عّما تقدم نلاحظ أن هناك تأثير متبادل بين العمالة الوافدة والعلاقات السياسية للدول المعنية، إذ تستطيع العمالة الوافدة إن تؤدي دوراً بارزاً في الجانب السياسي لدرجة قد تتأزم العلاقات بين حكومة هذه العمالة وبين حكومة الدولة المستقبلة لها[٢].

هذا وقد يتم توظيف العمالة الوافدة من قبل دولها لتهديد استقرار الدولة المستقبلة من خلال تشجيعها على العنف والتخريب والإضرابات للمطالبة بمستحقاتها أو مساواتها مع مواطني الدولة مما يضر بالاقتصاد الوطني، أما على المستوى الأمني فنلاحظ أن العمالة الوافدة تشكل تهديداً حقيقياً خطيراً لأمن واستقرار الدولة المستقبلة إذ يمكن أن تقوم هذه العمالة بمظاهرات واحتجاجات عن ظروف عملها وقد يؤدي بها الحال إلى الاعتداء على الممتلكات العامة وتدميرها، بالإضافة لذلك، يمكن لدول تلك العمالة التدخل المباشر في شؤون الدولة المستقبلة الداخلية بحجة حماية رعاياها والمطالبة بتحسين أوضاعهم هذا من جهة ومن جهة أخرى، قد تتدخل تلك الدول لحماية مصالحها بالدرجة الأساس. [٣]

أما فيما يتعلق بالمخاطر الاجتماعية للعمالة الوافدة، يمكن ملاحظتها في المجتمع العراقي خاصة وأن المجتمع العراقي يتميز بخصوصية من حيث كونه من المجتمعات المحافظة وارتباطه بالقيم الدينية والعربية وتقاليدها العريقة، ووجود العمالة الوافدة من جميع بلدان العالم باختلاف عاداتها وتقاليدها ولغاتها وقيمها الاجتماعية، قد تلعب دوراً مؤثراً في البيئة الاجتماعية وسلوكيات أفراد المجتمع العراقي مما قد تؤثر سلباً نتيجة اختلاف وتناقض تلك الثقافات مما قد تؤدي إلى وجود سلوكيات غريبة في المجتمع العراقي ويمكن أن تتناقض في بعض الأحيان مع

[١] - د. كلثم علي الغانم، د. خضر زكريا، د. واثبة السعدي، د. هلا العلي، د. العياشي عنصر، د. وسام العثمان، د. عبد الكريم الأمير حسن، د. فيروز الكيالي، أوضاع العمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات، قطر، ٢٠١٠، ص ٧٥ على الموقع الالكتروني: www.nhrc-qa.org

[٢] - د. إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، مرجع سابق، ص ١٩.

[٣] - بان علي حسين المشهداني، مرجع سابق، ص ٣.

القيم الدينية والخلقية للمجتمع العراقي مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والانحلال الخلقي، ومن أهم المخاطر التي يمكن ملاحظتها تأثير العمالة الوافدة على الهوية العربية لغة الدولة الأم وهي اللغة العربية للمجتمع العراقي[١]، حيث ينتج هؤلاء الأجانب وطول مدة بقائهم تأثير على اللغة العربية في التعامل أو التخاطب إذ قد يلجأ مواطن الدولة إلى تطويع لغته لتسهيل الفهم مع العامل الوافد[٢]، كما أن التعامل مع تلك العمالة ينتج عنه سلوكيات ومصطلحات لغوية غريبة على اللغة العربية، وهذا كله بسبب استقدام وتوظيف هذا الكم الهائل من العمالة الوافدة. وهذا الأمر يدعونا إلى الحدّ من أعداد الوافدين للحفاظ على القيم والهوية الوطنية والسمات الخاصة بالمجتمع العراقي من الضياع في ظل الإعداد الكبيرة القادمة من خارج البلاد.

مما تقدم يتضح بأن كل تلك المخاطر تجعلنا نعيد النظر بالعمالة الوافدة والاستفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا وخاصة العربية منها والعمل على تنظيمها وتقنينها والحدّ من استقدامها وملاحقة غير المشروع منها وإبعاده عن البلاد، وبإمعان النظر في كل ما تقدم نرى أن الفائدة للاقتصاد العراقي تكمن في إعطاء الأولوية للعمالة العراقية للانخراط في سوق العمل، وأن الاعتماد على العمالة الوافدة بسبب رخص أجورها سيترك مخاطراً وآثاراً سلبية لأنه يعرقل أو يسد الطريق أمام العمالة الوطنية العراقية للولوج إلى سوق العمل.

الاستنتاجات :

١- احتلت العمالة الوافدة أغلبية فرص العمل المتوافرة في العراق خاصة بعد الانفتاح الذي شهده بعد سنة ٢٠٠٣ واستعانة أصحاب العمل بهم بشكل كبير لقدراتهم ومهاراتهم العالية فضلا عن انخفاض أو رخص أجورهم.

٢- أن تدفق العمالة الوافدة وبأعداد كبيرة وغير مخطط لها تؤدي إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى تحمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة، فضلا عن ذلك أن وجود العمالة الوافدة وزيادتها عن الاحتياج الفعلي، هو سبب من أسباب توجه بعض تلك العمالة التي قدمت للعمل لاغراض آخرى وهو تحصيل المال عن طريق الجريمة والاخلال بالامن .

٣- يعد امن وسلامة الدولة مقصد من أهم المقاصد التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وأن وجود العمالة الوافدة وخاصة الخطرة منها على الامن المجتمعي والاقتصادي تؤدي إلى منافسة

[١] - عبد الرحمن علي عبد الرحمن، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، بلا ط، الناشر مكتبة مدبولي، بلا مكان، ١٩٩٧، ص ١١٧.

[٢] - محمد بن عبد الله الهران، مرجع سابق، ص ٩٧ و د. لبنى عبد الله القاضي، مرجع سابق، ٤٣.

العمالة الوطنية وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد نسبة الجريمة والتي تسعى الدول جاهدة إلى التخلص منها

٤- أن التحويلات النقدية للعمالة الوافدة تحتل نسبة كبيرة من العملات الصعبة والتي تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد العراقي الوطني لما تؤدي تلك التحويلات من هروب العملة الصعبة واستنزاف الموارد المالية لتصب في اقتصاديات دول أخرى

٥- الغالبية العظمى من العمالة الاجنبية يحملون الجنسية البنغلاديشية ،وهناك نسبة كبيرة من العمالة الاجنبية يعملون في نشاط التعليم ومن ذوي الاختصاص كما بلغت اعلى نسبة للعمالة الاجنبية في العراق في محافظة بغداد واعلى نسبة للعمالة الاجنبية كانت في الحضر .

٦- عدم توفر بيانات دقيقة وكاملة عن العمالة الوافدة وخصوصا البيانات المتعلقة بالتحويلات النقدية الى الخارج و قلة البحوث والدراسات التي تتناول موضوع العمالة الاجنبية ، اضافة الى ان المنظمات الدولية المعنية بموضوع العمل والعمالة لم تتطرق في تقاريرها الى هذا الموضوع

٧- لم تظهر نتائج من قبل الجهاز المركزي للاحصاء بيانات حقيقية وواقعية عن العمالة الاجنبية في العراق كون مسح القوى العاملة لم يكن مسحا أسريا شاملا وان هناك عمال غير مسجلين رسميا يعيشون في مخيمات اللاجئين ومواقع البناء والمتاجر واماكن سكن غير نظامية، ولم تكن هناك استجابة شاملة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة في مسح سوق العمل في القطاع الخاص الذي نفذه الجهاز المركزي للاحصاء ما يعني ان اعداد العاملين الاجانب وفق نتائج المسح غير دقيقة على الرغم ان هناك اعداد كثيرة من العاملين الاجانب دخلوا بصفة غير نظامية ويعملون في القطاع الخاص.

٨- تمثل الرقابة على العمالة الوافدة واستقدامها واماكن تواجدها اهمية كبرى تتجسد في ضمان عدم وجود عمالة مخالفة للقوانين وشروط الاستقدام الامر الذي يستدعي اناطة مهمة الرقابة بجهة على مستوى عال من الكفاءة .

التوصيات :

١- ان تحقيق الامن والاستقرار يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المجتمعية ، إذ كلما تحقق الامن ارتفعت مؤشرات التنمية، لذلك ينبغي على الجهات المختصة وضع الخطط العملية لتنمية

مهارات الموارد البشرية الوطنية، وإيجاد طاقات بشرية وطنية مدربة ومؤهلة بأعداد كافية عن طريق رأس المال البشري لمواجهة احتياجات العراق القائمة والمستقبلية

٢- ندعو الجهات المختصة بالتشغيل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بضرورة تشكيل لجان تعمل على تطبيق سياسات التوطين وذلك باحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، شرط أن تكون هذه العمالة مدربة ومؤهلة للعمل، وأن تضع ضوابط معينة لتشغيلها وتقييمها ومحاسبتها وليست فقط مسألة تفضيل للعمالة الوطنية، للحد من مستوى الجريمة وتحقيق الامن الوطني. فضلا عن العمل قدر الامكان على تعريب العمالة الوافدة بالاعتماد بشكل أكبر على العمالة الوافدة العربية .

٣- ضرورة الاستفادة من الخبرات الاجنبية ويجب زيادة نسبة العمال والموظفين الاجانب للمساعدة على ارساء قواعد العمل الرصينة وترسيخ افكار ومكتسبات العمال االجانب في بلدان اخرى وصبها بسرعة في العراق بسبب عملهم ونقل خبراتهم للعامل المحلي للمساعدة في زيادة قوة سوق العمل وايضا لتوفير فرص عمل أكبر، والاحتكاك والتعليم الضروري للعامل المحلي وللمنافسة الضرورية في سبيل الارتقاء بواقع سوق العمل في البلد.

٤- أن يكون الطلب على العمالة الوافدة كمكمل للعمالة الوطنية وتركيز الاستقدام على العمالة المؤهلة الماهرة وبشروط محددة كضرورة للتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة من خلل ترشيد استقدام العمالة الوافدة بلوائح وقوانين موضوعية، ورفع رسوم وتكاليف استقدامها، وهذا الامر يتطلب توفير الكوادر العراقية المدربة والمؤهلة عن طريق إنشاء المشاريع الانتاجية والاقتصادية التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى توظيف أكبر قدر من الموارد البشرية الوطنية فضلا عن تشجيع العمل بالقطاع الخاص، ووضع نظام شامل ومتناسق للعمل على استيعاب أعداد محددة من المواطنين العراقيين للعمل في القطاع العام وإرشاد الباقي إلى القطاع الخاص .

٥- السيطرة على كافة الحدود لمنع دخول الاشخاص الاجانب بصفة غير قانونية ،ومتابعة الداخلين الى البلد لاغراض السياحة ومنعهم من البقاء على الاراضي العراقية بعد انتهاء فترة اقامتهم فضل عن ضرورة انشاء قاعدة بيانات رصينة عن العمالة الاجنبية والتي ستسهم في رسم السياسات الخاصة بسوق العمل العراقي

٦- وضع خطة استراتيجية أمنية واقتصادية لتأسيس نظام رقابي متكامل يرفع من مستوى الاجهزة الامنية المختصة بمراقبة العمالة الوافدة إلى العراق وخاصة إدارة الجوازات وذلك

بالاستعانة بالخبراء في المجال الامني والاستراتيجي ،فضلا عن تفعيل دور الجهات الادارية المختصة في مجال الضبط الاداري للتخلص من العمالة السائبة أو المخالفة للقوانين والانظمة المنظمة لاستقدامها، وضرورة العمل المشترك باتجاه ترحيل تلك العمالة فضلا عن تطبيق نظام البصمة الالكترونية للقضاء على ظاهرة عودة العمالة بجوازات سفر جديدة ، كما نقترح حصول العامل الوافد على إجازة من صاحب العمل.

٧- الحث على إصدار تشريع لتنظيم وتقنين العمالة الوافدة يفصل فيه كل الامور التنظيمية والجزائية والاستماع لآراء الخبراء والمختصين على الصعيدين العلمي والاكاديمي.

٨- ان على رجال الامن والجهات المعنية بإجراء جولات ميدانية تفتيشية للاماكن العمل المتوافرة فيها العمالة، لكشف المخالفين والقضاء قدر الامكان على بذور الجريمة

٩- ان المؤسسات الحكومية المعنية العمل على ترحيل المخالفين من العمالة الوافدة فورا بعد أن تثبت إدانتهم وتطبيق المقررة قانونا، ووضعهم على قائمة المحظورين من الدخول إلى العراق فضلا عن سحب رخصهم ، العقوبات وبالتالي الحد من الخطورة الامنية.

المصادر :

١- د. إبراهيم بن عبد الكريم بن عيان، العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها، دراسات نفسيه وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد ٦، جامعة الشقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١.

٢- علي عوض حسن، مختصر الوجيز في شرح قانون العمل، بلا ط، ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٣- د. بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة أوروك، المجلد الثامن، العدد الثالث، كلية الآداب، جامعة القادسية، بلا سنة.

٤- عصام نعمة إسماعيل، ترحيل الأجانب دراسة تحليلية في ضوء القانون والاجتهاد اللبناني والدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس،٢٠٠٣ .

٥- باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد ٣، ، ٢٠١٣.

٦- د. لبنى عبد الله القاضي، اثر العمالة الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، ١٩٩٠.

٧- رمضان الشراح، نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول الخليج: حالة الكويت، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.

٨- بان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٤، ٢٠١٣.

٩- د. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها_ سبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم ٤، العدد ٨، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢.

١٠- أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، مملكة البحرين، ٢٠١٤.

١١-عبد القادر أسحق إسماعيل، التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافد لمثيلاتها الخليجية، الأكاديمية العربية بالدنيمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩.

١٢-صالح أحمد سالم هويمل العامري، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية)، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، عمان، ٢٠٠٨.

١٣-د. غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، العدد العاشر، جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بلا سنة، المملكة العربية السعودية.

١٤- مظفر جابر الراوي، أثر التشريعات في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من البطالة، (دراسة في ضوء التشريعين الأردني والجزائري)، جامعة عمان الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١١.

١٥-أحمد محمد أحمد مقبل ومحمد عبد الله باناجه، العمالة اليمنية خصائص واتجاهات سوق العمالة اليمنية في اليمن، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٠١٠.

١٦- محمد بن عبد الله الهران، نحو إيجاد نموذج مقترح لتوطين الوظائف في القطاع الخاص السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٤.

١٧- نعيم بن جزاء الطويرشي، العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، قسم علم الأجتماع، تخصص علم الجريمة، المملكة العربية السعودية،٢٠١٠

١٨- د. كلثم علي الغانم، د. خضر زكريا، د. واثبة السعدي، د. هلا العلي، د. العياشي عنصر، د. وسام العثمان، د. عبد الكريم الأمير حسن، د. فيروز الكيالي، أوضاع العمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات، قطر، ٢٠١٠، ص ٧٥ على الموقع الالكتروني: www.nhrc-qa.org

١٩- عبد الرحمن علي عبد الرحمن، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، بلا ط، الناشر مكتبة مدبولي، بلا مكان، ١٩٩٧.